

ثقافة المقاومة ونماذج من عرائض الأهالي الجزائريين إلى فرنسا خلال القرن 19 .

أ.د. أحمد مريوش
أستاذ محاضر بقسم التاريخ والجغرافيا
بالمدرسة العليا للأساتذة بوزريعة. الجزائر

تمهيد :

إن روح وقوة المقاومة في ثنايا البنية الثقافية والسوسيولوجية للمجتمع الجزائري كانت ولا تزال إحدى السمات المميزة له عبر عصوره المختلفة، وهي صفة موروثية في عمقه الحضاري، وقد دلت العديد من الحوادث على قوة روح المقاومة في تصديها ضد العدو الغاصب، ونحن هنا نحاول أن نكتفي بما أبداه الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي من مقاومة وطنية خلال فترة القرن التاسع عشر.

وقد يتوهم للبعض من المهتمين بتاريخ الجزائر خلال هذه الفترة من الاحتلال الفرنسي أن القرن التاسع عشر كان قرن المقاومات الشعبية من دون توظيف الوسائل الأخرى في المقاومة ضد الآخر، لذلك أردنا من خلال هذه الدراسة محاولة إبراز أهم معالم المقاومة الجزائرية في ردود الفعل ضد الاحتلال وسياسة الاستيطان .

ومن دون شك أن ثقافة المقاومة كانت متجذرة في الذهنية الجزائرية وهي مستوحاة من مقومات الأمة الجزائرية، بل وهي مرتبطة أساسا بثقافة الملكية والأرض وتعاليم الدين الإسلامي والقيم والعرف والاجتماع، وإلا كيف نفسر حركة الجهاد البحري الذي ميز الجزائر في حوض البحر المتوسط منذ القرن 16 إلى القرن 18 (1)، واستعادت بذلك هبة الدولة، واسترجعت المدن الساحلية التي استولى عليها الأسبان كمدينة بجاية وجيجل ووهران، وقد مكنها كل ذلك من بناء مكانة وهبة معتبرة للجزائر المحروسة في المحيط الإقليمي والدولي (2) .

والحق أن مكانة الجزائر الدولية قد نخرتها عوامل ذاتية ودولية مع بداية القرن التاسع عشر وأضحت ثقافة المقاومة الجزائرية عشية نهاية مرحلة حكم الدايات في أمس الحاجة إلى إعادة الاعتبار والتتظيم وتحفيز الهمم، علما وأن الداوي حسين(3) لم

يستطع أن يتحكم في تقوية أوضاع أيلة الجزائر من جوانبها المختلفة سواء العسكرية منها، أو الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح تقريبا الشيء الوحيد الذي يربط السلطة المركزية بباقي البيالك الأخرى سواء في قسنطينة أو في التيطري أو في وهران هو دفع المداخل لبيت المال المتمثلة في الدنوش السنوي، من دون الإمعان في وضع إستراتيجية محكمة وواضحة المعالم للحفاظ على بقاء الجزائر وكذا الاستماع ودراسة هموم وقضايا الجزائريين التي تترىص بها البلدان المسيحية وتحديدًا دولة فرنسا (4).

وإذا كانت بعض المصادر التاريخية تشير إلى تساهل الداي في مفاوضاته الأولى مع مطالب قادة الحملة الفرنسية، وإلى سخائه وتنازله المفرط في العطاء تجاه مطالب قائد الحملة الفرنسية المفروضة عليه، فإن ذلك لم يوحى أبدا للجزائريين في استساغة فكرة القبول بالاستسلام سواء على مستوى العاصمة أو في باقي البيالك الأخرى (5)، كما أن إبرام معاهدة الخامس من جويلية 1830 بين الداي حسين و دوبرمون التي آلت إلى تسليم الحصون وقصرالداي بالقصبة والميناء ومفاتيح الخزينة، قد تركت آثارها السلبية على روح العديد من الوجهاء والأعيان ورجال الدين والنخب ورجالات المقاومة الوطنية، كما اتضح ذلك في ردود أفعال الأمير عبد القادر الذي اتهم الإنكشارية وأتراك الجزائر وراء المصيبة التي حلت بالجزائريين، وأن مهمة تاريخية قد أُلقيت على عاتقه، وتمثل ذلك في طرد الفرنسيين من الوطن وإقامة دولة إسلامية عربية واتضح ذلك في مراسلة له إلى السلطان العثماني عبد المجيد بقوله : احتاج الناس إذ ذاك إلى من يضبط جهادهم ويقوم بجميع أمورهم ويجمعهم ويجمع ما به قوام جهادهم ويتكلف سياسة خاصتهم (6).

كما أن نهاية حكم الداي حسين لم تكن لم تكن مستساغة في نظر شرائح المجتمع الجزائري المكونة من الكراغلة والعسكر وقبائل المخزن والرعية وهي السواد الأعظم، واعتبروا ذلك يعد من التفريط في الوطن والجنوح لثقافة التسليم، وذلك ما تجلّى في مساعي بعض أعيان الحضر من العاصمة منهم حمدان بن عثمان خوجه المتعددة الأوجه بغرض إيجاد مخرجاً سلمياً للقضية الجزائرية من قبضة الاحتلال الفرنسي (7) وبذلك يعد من الأوائل الذين أرحوا للاحتلال الفرنسي (8) كما لعب الرجل الدور الأساسي حتى في تقريب وجهات النظر بين أجنحة المقاومة خصوصاً بين الحاج أحمد باي في الشرق والأمير عبد القادر في الغرب، كما كانت له مراسلات عديدة مع الباب العالي بغرض التوصل لسياسة التوافق والحفاظ على ربط الجزائر بالخلافة الإسلامية بالباب العالي (9).

والمتتبع لمراحل المقاومة الشعبية يجدها مفعمة بقوة الذات عبر فترات الزمنية المختلفة منذ بدأ المقاومة بمنطقة السهل المتيجي بزعامة الشيخ السعدي في جويلية 1830 إلى مقاومة الأمير عبد القادر بالغرب إلى غاية 1847 إلى مقاومة الحاج أحمد باي بالشرق إلى غاية 1837 إلى مقاومة زواغة وبلاد القبائل إلى مقاومة بوشوشة بالصحراء وحتى ثورة الهوقار سنة 1916 يجد ها كلها مؤسسة على ثقافة الرفض، علما وأن النطاق الجغرافي للمقاومين الجهاديين كان واسعا ووطنيا ومرتبطا في أساسه بالتكوين الديني والدعوة لمحاربة الكفار الذي ظلت الزوايا المرشدة له (10)

مصادر المقاومة الجزائرية :

لقد تعددت مرجعيات ومصادر نمو وقوة المقاومة الجزائرية ضد الفرنسيين الغزاة ولعلنا نقف عند عينات منها وهي كالتالي :

أولا : أسلوب الدمار الشامل للمنظومة الاستعمارية :

تدل العديد من الدراسات التاريخية أن الشعب الجزائري لم يطمئن للوجود الفرنسي منذ الوهلة الأولى، بل عبر عن رفضه بالوسائل المتعددة سواء أكانت عسكرية أو سلمية ، وكان مصدر ذلك القلق هو المنهج التدميري الذي سلكه الاستعمار نفسه المتمثل في معاول الهدم الإستدمارية التي وظفها في يومياته ضد الجزائريين بغرض العمل الإبادي والقضاء الكلي عليهم ولعنا نذكر بعضها :

أ / الاستهتار بالمؤسسات الدينية وتمكين التصير :

إذا كانت معاهدة الخامس من جويلية التي أشرنا إليها سابقا قد نصت في إحدى موادها على ضرورة احترام المقدسات الدينية للمسلمين الجزائريين، فإن الواقع التاريخي كان عكس ذلك ، وأن جيش الاحتلال لم يحترم بنود المعاهدة، وقام بضرباته الأولى لمحو أثر الديانة الإسلامية من صدور الجزائريين، وتحويل مؤسساتهم الدينية والثقافية إلى كنائس كالذي وقع لمسجد "كتشاوة" الذي بناه حسن باشا سنة 1794، وتحويل العديد منها إلى إسطبلات للحيوانات وكذا إلى مراكز وثكنات للجيش، كما أسسوا أسقفية الجزائر سنة 1838 وتعد تنويفا للفكر المسيحي في قلب الإسلام (11) على الرغم من أن حالة الوجهة الثقافية والدينية للجزائر العاصمة عشية الاحتلال كانت بخير وكان بها لوحدها 176 مؤسسة دينية منها 13 مسجدا كبيرا و 109 مسجدا صغيرا ، ناهيك عن عدد هام من الزوايا القرآنية والكتاتيب التعليمية .

وبعد وصول يد العسكر الفرنسي للمنطقة أصبح العدد لا يفوق 48 مؤسسة أي بنسبة 27.2 في المائة بعد عمليات الدمار والتحويل والمصادرة (12) وبذلك فهم الفرنسيون أن سقوط الجزائر يعني سقوط قلعة إسلامية وعودة المسيحية بعد يوم واحد من دخولهم مدينة الجزائر، وفي 11 من جويلية أقاموا لذلك الانتصار والنشوة احتفالا دينيا ضخما في ساحة القصبة حضره الجنود والضباط يتقدمهم قائد الحملة، ووقتها رتل الجميع آيات الإنجيل بصوت عال أمام آيات القرآن التي أصبحت ميتة والتي كانت تغطي كل الجدران، وتكرر ذلك الحفل في المناسبات العديدة (13) وقد اعتبر الشعب الجزائري كل ذلك تحطيما قويا لقدسيته الدينية المشروعة .

ب / الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية :

يعد الوقف من أكبر المصادر المادية المساهمة في الحركة الثقافية والخيرية في الجزائر عشية الاحتلال، ولتحطيم تلك الموارد سارعت السلطة الاستعمارية منذ الوهلة الأولى للاستيلاء على أوقاف مدينة الجزائر التي بلغت زهاء 8 آلاف وقف خلال أكتوبر من سنة 1830، وكان ذلك الإجراء كمرحلة أولى ليتوسع لجمع ممتلكات وأراضي الوقف إلى مناطق عدة من التراب الجزائري، وكان ذلك عاملا فعالا في القضاء على النشاط التعليمي والديني لأجيال ما بعد الاحتلال الذين حرّموا من التعليم والمعرفة الدينية بشهادة الكثير من الملاحظين والمهتمين بتاريخ الجزائر الثقافة خلال فترة الاحتلال (14)

ج/ نزع الملكية من الجزائريين والاستيلاء على الأراضي الخصبة :

لم تسلم الممتلكات الجزائرية من المصادرة فانزعت الملكية من أصحابها في المدن والقرى خلال عملية التوسع وبناء المستوطنات، إذ سلمت المحلات التجارية إلى التجار اليهود وعبر عن ذلك "جانتي دي بوسي" بقوله : "إننا أخذنا الجزائر فنحن أصحابها بلا منازع وسنعمل فيها كل ما يحلو لنا سواء من ناحية الهدم أو غيره وأن المساجد والمؤسسات الخيرية تابعة لأملاك الدولة والإدارة العامة، هي التي تتصرف فيها وتستغلها كيفما شاءت". (15)

وقد ذكر تقرير اللجنة الإفريقية التي زارت الجزائر للمعaine مدى ما بلغته الحملة الفرنسية بعد استلام العاصمة واعتبرت أن سياسة التوسع والاستيطان هي الوسيلة الأنجع لبقاء فرنسا في المستعمرة وجاء في تقريرها سنة 1833 قولها : لقد حططنا وجردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام وأخذنا ممتلكاتهم الخاصة بدون تعويض، وهذا المسلك اعتمدته السفاح "بيجو" في مخططة الجهنمي المؤسس على الحرب الإبادة

وتدمير القرى والاستيلاء على الأراضي وانتهاج سياسة المحراث بيد والسييف باليد الآخر حتى بلغت المستوطنات الفلاحية للمعمرين سنة 1848 ما يقارب 54 مستوطنة موزعة بين عمال قسنطينة والوسط ووهران (16)

د/ إهدار وانتهاك الحرمات الجزائرية :

لم تسلم حرمات الجزائريين من سياسة الإعتداء والبطش الاستعماري، وتعرضت العديد من نساء الجزائر إلى الاغتصاب والتنكيل والمهانة أمام مرآي الجميع لتحقيق نزوات الجندي الفرنسي، وكذا غرس الاهانة والذل في نفوس العائلات الثائرة المسلمة، بل تروي الكثير من المصادر التاريخية أن الجندي الفرنسي أصبحت ترقيته العسكرية مقرونة بالأساس بما يقدمه من أساور النساء وهي مغلقة بأذن المرأة الجزائرية، بل أصبح الجند فيما بينهم يراهنون على ما تحمله بطون النساء الحوامل من ذكر أو أنثى، وكانت وسيلة الكشف والمراهنة هي بتر بطن المرأة الحامل بالسلاح الخاص، وقد عبر عن ذلك الكولونيل "دي مونتانيك" في رسالة لصديقه بقوله: "وتسألني في فقرة من رسالتك عما نفعه بالنساء اللواتي نأسرهن، وأقول إننا نحفظ يبعضهن بمثابة رهائن، ونبيع الباقي في لقاء الجياد أو نبيعه بالمزاد كما نفعل بالمواشي"، وبنفس الحقد صرح "الكونت ديريستون" بقوله: "لقد كان الزوج من أذان الوطنيين يساوي عشرة فرنكات، وكانت نسائهم طرائد فاخرة في نظرنا، والواقع أننا عدنا ومعنا برميل مليء من الأذان التي جمعناها زوجا فزوجا من الأسرى (17)

و / حالة البؤس والإبادة الجماعية للسكان:

لقد جاء في المنشور الذي وزع على الجزائريين عشية الاحتلال أن مجيء فرنسا إلى الجزائر هو تخلصا من بطش الأتراك وتمدينها ومعاقبة الداي لا غير، ولكن ذلك كان حربا نفسية لا غير، والواقع التاريخي اثبت جبروت الاحتلال وبطشه المنظم، ولم تكن رسالة فرنسا هي التمدن، بل هي حرمان الجزائريين من ممتلكاتهم ومصادر أرزاقهم، وانتهاج حرب الإبادة للقضاء النهائي على العديد من القبائل والأعراس وخير مثال على ذلك ما تعرضت له قبيلة العوفية من إبادة في افريل من سنة 1830 من قبل "الدوق دوروفيقو" والتي كانت تقطن على ضفة وادي الحراش بشرق العاصمة وقد أبيد منها ما يقارب 12 ألف نسمة، وعلى نفس المنوال أباد القائد العسكري "كلوزيل" في نوفمبر من نفس السنة قبيلة بكاملها في منطقة البليدة، وقد تفنن القادة العسكريون في حروبهم الإبادية ضد المقاومة الشعبية، كالذي قام به الضابط "لاموريسير" الذي استعان بفرق الجيش المختصة في تقنيات الخنادق والحفر من أجل تهديم المنازل التي

تأوي المتمرّدون في نظره، وزيادة التهم البطلة من يتم توقيفه من الجزائريين فمصييره الإعدام الفوري دون محاكمة ليتخطى القادة عبئ المساجين، وقد أصدر "كافينياك" أمرا نص على إعدام كل شخص أوقف للتقليل من المصاريف (18)

وفي ذلك الشأن يذكر حمدان خوجة أن أهالي المدية تعرضوا إلى حرب إبادة ومجازر رهيبة لم ينجو منها لا رجال ولا نساء ولا أطفال، بل تم تقطيع الرضع وهم في أحضان وصدور أمهاتهم (19) وهناك الكثير من المجازر التي تبقى وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية أهما : مجزرة أولاد رياح بجبال الظهرة في شتاء 1845، ومجزرة السبيعة في حوض الشلف سنة 1844 ومجزرة أولاد نايل سنة 1849 وغيرها الكثيرة من المذابح الوحشية التي ارتكبت في حق الجزائريين كرد فعل تجاه مناصري المقاومة الشعبية، وقد تفنن فيها القادة العسكريون الكثر أمثال بيجو ولاموريسيير وسانت آرنو وغيرهم من السفاحين. (20)

ثانيا : تشعب الجزائريين بالعقيدة الإسلامية الراضة للخضوع للمستعمر :

لقد وقفنا عند عينات من سياسة الإجرام الاستعمارية وكذا معاول الهدم التي زادت من قناعة الجزائريين تأصلا بقضيتهم الوطنية، وعمقت من مكونات ثقافة المقاومة، فإن هناك من العوامل المتجددة في النفسية الجزائر والتي سبقت مجيء الاحتلال بعشرات القرون وأكثر، وهي العقيدة الإسلامية التي حررت الجزائريين من عبودية الرومان والوندال، ونفخت في روحهم من الإيمان الصادق المفعم بثقافة التحرر ورفض الهيمنة والخضوع للمعتدي الغاصب، وكانت العقيدة الإسلامية هي الزاد الروحي والمقوم والوازع الذي ألهم نفوس الجزائريين قوة وصلابة في الدود عن الوطن والرفض للاندماج والتبعية والذوبان مع المشروع الاستيطاني الفرنسي، وأصبح الدين الإسلامي هو العقيدة والعمل والاجتهاد، وأوجب ذلك بالضرورة الاحتكام إلى تطبيق شريعة الله في الأرض أي تبني الإسلام كدين ودولة، ومن ذلك رفض الأديان الأخرى الغير منسجمة مع الإسلام، وكل ذلك مكن من توسع الإسلام جغرافيا إلى أقاليم شتى بما فيها جنوب الصحراء وامتثال الأغلبية إلى تطبيق شرع الله لقوله تعالى : إن الدين عند الله الإسلام (21). كل ذلك زاد من العمق الروحي وإسلامية الجزائريين الذين رفضوا مشروع التجنس وبعض من فتات الخبز مقابل بعض الحقوق، وذلك لأن من شروط الجنسية التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، وأضحيت الشريعة الإسلامية هي القوة الكامنة للمسلمين الجزائريين، وذلك باعتراف الفرنسيين أنفسهم، مما زاد من الهوة بينهم وبين الفرنسيين (22)

ثالثا :علاقة الجزائريين الروحية بالزوايا والطرق الصوفية :

تدل الكثير من الدراسات الأنثروبولوجية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19 أنه كان مرتبطا أساسا وروحيا بالزوايا وشيوخ الطرق الصوفية الذين زادت شعبيتهم خلال العهد العثماني، ومن تم رفض الكثير منهم التعايش مع الكفر، ورغم بعض مواقف الاعتدال التي عبرت عنها بعض القبائل ومن أعيان المدن وحتى بعض جماعة الحضرة في نشر أمكانية ثقافة التعايش مع فرنسا (23)

وكما هو معلوم فإن مواقف الطرق الصوفية وتعاملها مع الاحتلال الفرنسي لم تكن واحدة، بل تفاوتت مواقفها من طريقة لأخرى، فمنها من جرم الاحتلال كالرحمانيين والقادريين والدرقاويين والسنوسيين (24)، ومنها من لم يعلن الجهاد صراحة من الطرق الأخرى ضد الفرنسيين إلا أنها ظلت على سياسة التكوين والتعليم وتحصين الجزائريين من الوجهة الثقافية والدينية، وكان ذلك سببا قويا في حفاظ الجزائريين عن مكوناتهم الاجتماعية الغير متحمسة للاندماج مع المعمرين. بل كانت بعض الزوايا مراجع أساسية للبحث على المقاومة، بل تعد مشاغل لخبرجي الكثير من الطلبة الذي قاوموا فرنسا سواء إبان القرن 19 أو خلال المجابهة الثقافية في مرحلة النهضة والبناء السياسي أو خلال الثورة التحريرية (25)

و الجدول الموالي يوضح أهم المقاومات الشعبية بزعاماتها الروحية أو العسكرية .

الرقم	اسم المقاومة	الزعيم الروحي أو العسكري	المدة الزمنية	الموقع الجغرافي
1	مقاومة متيجة	الشيخ السعدي	1830./1830	سهل متيجة بالعاصمة
2	مقاومة الأمير عبد القادر	عبد القادر بن محي الدين	1830،1847	الغرب الجزائري
3	مقاومة الحاج أحمد باي	باي قسنطينة ألحاج أحمد باي	1848/1830	الشرق الجزائري
4	مقاومة بومعزة	الشریف محمد بن عبد الله	1847/1844	حوض الشلف والونشريس
5	ثورة الزعاطشة	الشيخ بوزيان	/1849	الزيان

6	ثورة الشريف بوبغلة	محمد الأمجد بن عبد الملك	1855/1851	منطقة جرجرة والبابور
7	ثورة الحاج عمر وفاطمة انسومر	الحاج عمر وانسومر	1857/1843	منطقة القبائل
8	ثورة سي الصادق	سي الصادق الرحماني	1859/1858	خنقة سيدي ناجي
9	ثورة بوختاش	محمد بوختاش	1860	منطقة الحضنة
10	ثورة الزواغة وفرجيو	بوعكاز بن عاشور وبن عز الدين	1864/1849	منطقة البابور ميلة
11	ثورة بني اسناسن	الحاج ميمون	1859	الحدود المغربية
12	ثورة الشريف محمد بن عبد الله	محمد بن عبد الله	1895/1842	المغرب العربي
13	ثورة اولاد سيدي الشيخ	قدور ولد حمزة	1881/1864	الجنوب الوهراني
14	ثورة بن ناصر بن شهرة	بن ناصر بن شهرة	1875/1851	منطقة الأغواط
15	ثورة الشريف بوشوشة	الشيخ بوشوشة	1874/1869	الواحات الجنوبية
16	ثورة المقراني والحداد	المقراني والحداد بومزراق	1872/1871	الهضاب العليا
17	ثورة مولاي الشقفة	الحسين بن أحمد	صائفة 1871	منطقة جيجل وميلة
18	ثورة بني مناصر	الشيخ البركاني	صائفة 1871	شرشال ومليانة
19	ثورة العمري	الشيخ محمد يحيى بن محمد	1876	جنوب غرب بسكرة
20	ثورة الأوراس	محمد أمزيان بن عبد الرحمان	1879	منطقة باتنة

21	ثورة بوعمامة	الشيخ بوعمامة	1883/1881	الجنوب الوهراني
22	ثورة الهوقار	الشيخ كاوسن	1916	تامنراست

(26)

مميزات المقاومة الشعبية الجزائرية :

من دون شك أن المقاومة الشعبية خسرت العديد من المعارك بينها وبين فرنسا، ولكنها أبدا لم تخسر الحرب التي ظلت قائمة بين الطرفين إلى مرحلة تفجير الثورة التحريرية المستوحاة من رحم الحركة السياسية المنظمة، والتي كللت بالحصول على الاستقلال، ومع ذلك يمكن أن نميز جملة من الخصائص التي ميزت مسار المقاومة الشعبية منها :

1 / طابع الزعامة الدينية في قيادة المقاومة :

كان الطابع المميز للزعامات التي قادت الثورات الشعبية خلال القرن 19 كونها تقريبا إن لم أقل كلها يمثل زعامات دينية لها علاقة روحية بالزوايا على مختلف أنواعها سواء في منطقة التل أو الصحراء .

2 / الطابع الريفي للمقاومة :

من دون شك أن المقاومة الشعبية قد حلت محل مقاومة المدينة خصوصا بعد سقوط الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران، وأصبح الفلاح في الريف معنيا أكثر من غيره بمد هذه الثورات بما تحتاجه من جهد مادي ومعنوي، وذلك ليس بعيدا عن القيادات الروحية التي كانت تكونها الزوايا (27)

3 / المحور العمودي للمقاومة :

إذا كان نشاط الحضر على مستوى المدينة أخذ طابعا أفقيا، فإن المقاومة الشعبية تميزت بكونها استمدت قوتها من المحور القاعدي للمجتمع الجزائري، وكانت قياداتها أقرب إلى الريف والفلاح والمواطن البسيط مما كان عليه سكان المدينة، ولم تكن وقتها طبقة الفلاحين مهيأة بعد لخوض الحروب المنظمة (28)

4 / المقوم الوطني الإسلامي :

كان واضحا أن هدف المقاومة الشعبية كان خدمة القضية الوطنية ولو أن هذا المصطلح لم يتبلور بعد إلا مع نضج الحركة السياسية منذ مطلع القرن العشرين، لكن شعار الجهاد كان طرد الصليبي من الأرض الجزائرية المقدسة، وأن الكفر لا

يعيش مع الإسلام ، ولذلك حاول كل من الحاج أحمد باي طلب المعونة من الباب العالي خلال عهد السلطان محمود الثاني، في حين راهن الأمير عبد القادر على طلب الدعم المادي من سلطان المغرب مولاي عبد الرحمان الذي كان وقتها منشغلا بقضاياها الداخلية وكتب إلى الأمير يقول : إننا نتمى الحضور بأنفسنا في غمار المسلمين ومباشرة القتال بأيدينا بين صفوف المسلمين، ولكن ما نحن فيه من قمع العتاة وكف البغاة جهاد بل أفضل من جهاد النصارى (29)

المقاومة عن طريق بعثة الوفود وإرسال العرائض:

لم تكتف ردود الفعل الجزائرية تجاه الاحتلال بالمقاومة العسكرية وإعلان الجهاد ضد الفرنسيين، بل ساهمت أيضا في إيفاد الوفود من رجالات الأعيان والوجهاء إلى باريس بغرض التفاوض وإيجاد الحلول الممكنة للمشكلة الجزائرية، ولعل الشيء الملاحظ أن طابع السفريات للوفود أنها تنوعت في مطالبها : منها من كان تبحث على الحلول الوسطية، ومنها ما كان رافضا للوجود العسكري، ولعل من بين هذه الرحلات التي ميزت بداية الاحتلال رحلة لجنة الحضر أمثال حمدان خوجة وأحمد بوضربة وإبراهيم بن مصطفى باشا، وهناك من سافر إلى باريس سواء منفيا أو مضغوطا عليه مثل مصطفى بن عمر وحمدان بن أمين السكة وحمدان بو الركائب، والداي حسين برفقة حاشيته، ومن بين الشخصيات الأخرى المولود بن عراش وزير خارجية الأمير عبد القادر وذلك سنة 1838 . (30)

وفي ذلك الصدد يذكر سعد الله أن ما بين 1844 و1850 سافرت وفود كثيرة إلى باريس من أصحاب السيف والقلم منهم المثقف الشاذلي القسنطيني ومحمد الخروبي أحد قادة الأمير عبد القادر على الزيبان، ومنذ وصول نابليون إلى الحكم توسعت زيارة الجزائريين إلى فرنسا واتصفت بالولاء والطاعة أكثر ما عبرت عن رفضها لسياسة الاحتلال، ولعل من بين أسماء هؤلاء الأعيان الذين سافروا إلى باريس وهم يحملون النياشين على صدورهم نذكر منهم: سليمان بن صيام عن منطقة مليانة ، و محمد السعيد بن علي الشريف عن منطقة آقبو(31) ، وبلقاسم اوقاسي باشاغا سباو، ووبوعلام بن شريف باشاغا جندل، وعلي بن باحمد خليفة قسنطينة، ومحمد بن الأخضر المقراني ابن خليفة مجانة، وكانت فرنسا في الكثير من الأحيان تختار أسماء هؤلاء الأعيان التي تزورها وبالخصوص خلال المناسبات الرسمية كمناسبة المعرض الدولي بباريس، ففي سنة 1855 زار المعرض كل من القاضي محمد بلقايد، والطاهر المحفوظي وهما ممثلان عن إقليم وهران (32)

والظاهر أن الولاية العامة في الجزائر قد استساغت هي بدورها مثل هذه الزيارات التي يبادر بها الأعيان، ففي صيف 1878 استدعت فرنسا بعض أعيان الجزائر لحضور افتتاح معرض باريس، وكان من بين الأعيان أحمد ولد قادي باشاغا فرندة، وقام هذا الأخير بتسجيل انطباعاته في كراسة خاصة طبعت في نفس السنة، كما قدم قادي ورفاقه عريضة مطالب إلى حكومة باريس، ويذكر هنري علاق أنه خلال سنة 1892 أستقبل الحاكم العام بالجزائر " جول كامبون " وفدا رفيع المستوى من أعيان طوارق تامنراست . (33)

مع نهاية القرن 19 ازدادت الاهتمامات الوجهاء والأعيان بمثل هذه الزيارات ففي سنة 1896 سافرت كوكبة من هؤلاء الأعيان إلى باريس لحضور استعراض يقام على شرف "الإسكندر الثالث " قيصر روسيا، وقد تتبععت جريدة المبشر الصادرة في الجزائر استعراض الوفد الجزائري بلباسه التقليدي وهو يمتطي الجياد، ومن بين الذين حضروا هذه المناسبة الباشاغا الأخضر محمد بن فرحات من أولاد عباد، وحمزة بوبكر من أولاد سيدي الشيخ، وأغا جبل عمور، ومحمد بن قانة عن منطقة الزيان، وبوزيد محمد الصالح عن مسكيانة . (34) ومن دون شك أن نشاطات هذه الوفود قد خدمت الجانب الفرنسي أكثر من دعمها للقضية الجزائرية، بسبب قربها من الإدارة الفرنسية أكثر من تعلقها بالقضية الوطنية بحكم وظائفها ومراتبها الاجتماعية .

وبالمقابل لم تكن أعين الإدارة الفرنسية نائمة عما يحدث في داخل الجزائر من ردود أفعال وكذا التعبير عن مطالب مختلفة، ولو أنها بالمقابل استطاعت وقتها كسب العديد من الأعيان والوجهاء كما اشرنا سابقا، لكن ثقافة المقاومة ظلت لصيقة بنفسية الجزائريين ولم تغب عن اهتماماتهم خصوصا مع بداية القرن العشرين، وكانت حكومة باريس دوما تريد من وراء محاولاتها للنظر في قضايا الجزائر ذر الرماد في الأعين أكثر من قناعتها بالإصلاحات الفعلية، وفي سنة 1891 أوفدت إلى الجزائر بعثة برلمانية لتقصي الحقائق برئاسة جول فيري والبحث عن المخرج بالتنسيق مع الحاكم العام "جول كامبون " الذي حكم الولاية العامة ما بين (1891/1897) وكان الهدف الخفي للبعثة هو تحييد الجزائريين عن الأخذ بالمرجعية الدينية في بواكير حركة النهضة، وكذا إلغاء المحاكم الإسلامية، ولكن الظاهر في اهتمامات البعثة هو الزعم بتقديم الإحسان ووضع برنامج أصلاحي ونقله

لباريس وقد احتوى مشروع البعثة على 18 بندا لذلك سميت البعثة بلجنة الثمانية عشر (35).

وتذكر المصادر التاريخية أن مجيء البعثة البرلمانية إلى الجزائر قد حركت من مشاعر الجزائريين في البحث أكثر عما يناسبهم من مطالب، وبالأخص لدى اهتمامات النخبة وجماعة النواب وحتى لدى كتلة المحافظين، وذلك لما يملكون من المؤهلات ما يمكنهم من ذلك من جهة، ومن جهة أخرى أن بعثة فيري قد التقت بالعديد من النخب ممن كانوا نوابا في المجالس المنتخبة، ومن أسماء لامعة أمثال الدكتور محمد بن العربي والشيخ محمد بن رحال (36)

كما أن مرحلة القرن 19 عرفت ميزة ثقافة الرفض والتعبير الكتابي عن الغيظ من خلال العديد من الشكاوي والعرائض التي حررها الأهالي وأوصلوها إلى حكام الإدارة الاستعمارية سواء في الجزائر أو في باريس ولعل من أولى العرائض التي قدمها الجزائريون إلى فرنسا عريضة أهالي الجزائر إلى قوات الاحتلال بعد سقوط القصبة واستيلاء الجيش الفرنسي على الأوقاف والممتلكات وتصله بها جاء في معاهدة الاستسلام، وكانت مطالب العريضة ضرورة استرجاع الممتلكات الجزائرية إلى أصحابها (37)

وقد عرفت الفترة منذ بداية الاحتلال في منتصف جوان 1830 إلى غاية 1836 العديد من العرائض والكتابات كالتى حررها كل من حمدان خوجة وابراهيم بن مصطفى وأحمد بوضرية بعد أن فوضهم الأهالي بذلك، ليوصلوا المطالب إلى سلطة الاحتلال نتيجة المظالم وسياسة الاحتقار والإهانة التي لحقت بهم من جراء ويلات الاحتلال كمصادرة الأملاك والاعتداء على الحرمات والتعدي على الحريات ونفي الأشخاص والمتاجرة بعظام الموتى. (38)

والمتتبع لدراسة هذه العرائض زمنيا وجغرافيا نجد أن أصحابها كانوا متتبعين لسياسة الاحتلال، ومن الطبيعي أن تنطلق العرائض من العاصمة التي تحتوي النخبة قبل غيرها من المدن والأرياف، والعاصمة هي التي استقر بها العدو قبل توسعه إلى مناطق أخرى، وعلى الرغم من انتقائية هذه العرائض إلا أنها كانت معبرة عن رغبة وانشغالات الكثير من الأهالي الجزائريين الذين عادة ما كانوا يتشاورون في قضاياهم بعضهم البعض قبل الحسم النهائي فيها، ولذلك ظهرت العرائض في مناطق تواجد الفرنسيين مثل الجزائر العاصمة والمدينة والبلدية لتتوسع شرقا فيما بعد إلى

مناطق أخرى وصلها الاحتلال مثل قسنطينة وبجاية وعنابة، كما عرفت مدن الغرب كمستغانم وتلمسان وندورمة هي بدورها توظيف العرائض لتتوسع لاحقا لتشمل المناطق الداخلية لتصل فيما بعد إلى المناطق الصحراوية عشية القرن العشرين .

وكما اشرنا سابقا فإن أعيان العاصمة كانوا هم السباقون لكتابة العرائض ففي سنة 1834 قدموا عريضة إلى فرنسا يحتجون من خلالها على إهانة القضاء الإسلامي من قبل فرنسا، وكان عدد الموقعين على العريضة 29 شخصا، وحينما سألت الإدارة الفرنسية القاضي عبد العزيز عن سبب كتابة العريضة المطالبة رد عليهم بقوله : "إننا صبرنا على كل ضرر حتى على بيع عظام أمواتنا، ولكن لا نصبر على هتك حرمة الشرع"(39)

وفي ديسمبر 1833 بعث أعيان بايلك الشرق بقسنطينة هم بدورهم بعريضة هامة إلى البرلمان الإنجليزي، يطلبون منه التدخل للسهر على تطبيق حقوق الإنسان في الجزائر، علما وأن القنصل الإنجليزي وقتها كان وسيطا في المفاوضات التي تمت بين الداي وقائد الحملة الفرنسية بعد الإنزال الفرنسي في منطقة سيدي فرج غرب الجزائر، ومما جاء في العريضة : "إننا نعلم برلمانكم الموقر بكون الفرنسيين لم يدخلوا مدينة الجزائر إلا بعد أن وقعوا على معاهدة تتضمن بنودا محددة، ولقد قام قنصلكم بالوساطة في هذا الشأن، لكن الفرنسيين لم يحترموا هذه المعاهدة في جميع بنودها، بل على العكس فقد كان مسلكهم مناقض لمبادئها بنفيهم لأشخاص من أهل البلاد بدون سبب وفصلهم للزوج عن زوجته وأبنائه واستيلائهم على أملاكهم لقد عمدوا إلى تبديل الدين والاستيلاء على أملاك الحبس ... تم وضعوا أيديهم على المساجد واتحدوا من بعضها مساكن والبعض الآخر أجروها للتجار، كما قاموا بهدم المنازل، وقتلوا أناسا بغير سبب وسجنوا آخرين وانتهكوا حرمة المقابر وأفقروا كل سكان مدينة الجزائر"(40)

ومن بين العرائض الأساسية التي عرفت الجزائر عشية نهاية القرن 19 العريضة والتي قدمها أحمد ولد القائد سنة 1878 خلال زيارته لباريس والتي سبق ذكرها، وقد تضمنت العريضة الشروح الكافية عن سياسة فرنسا الغير عادلة تجاه الأهالي في أموالهم ودينهم ومعتقداتهم ومما جاء في العريضة : "أفلا تكن مصالح العرب الذين عددهم يشمل نحو ثلاثة ملايين تستحق النظر أكثر من مصالح الأوروبيين الذين عددهم يشمل على نحو المائتين وعشرين ألف، وبأي وجه يحرم التماس النواب منهم لاستشارتهم في المصالح العمومية إن كانوا في رتبة الأخوة والمساواة كما هو الزعم،

هذا ما نعرضه على سادة فرنسا وجمهوريتها المسؤولين من الله عن رعيته لا محالة، والمطلوب منهم التأمل في جميع ما اشرنا به عليهم، فالشريعة تسمع من أذنين، والحق أن يتبع وفي هذا القدر كفاية لمن وعى وسمع " (41)

وخلال هذه الفترة بالذات كثر إرسال العرائض وخصوص بحوز مدينة قسنطينة التي تسكنها أسماء لعائلات ميسورة الفكر والجاه أمثال عائلة باشتارزي، وابن باديس، وبن وادفل، ومعيزة، وبن جلول، وفي ذلك الصدد يذكر سعد الله أن قسنطينة كانت مهياة أكثر من غيرها لقيادة حركة العرائض (42)، ولعل من بينها عريضة 20 سبتمبر 1881 وعريضة 14 جوان 1884 التي طالبت بضرورة احترام الديانة الإسلامية وترميم المسجد الكبير وتوفير مستلزماته، كما بعث أعيان المدينة عريضة مؤرخة في 14 نوفمبر 1886 إلى حاكم قسنطينة يطالبون من خلالها بإصلاح شؤون الديانة الإسلامية وأتمام ترميم السجد الكبير، وتحميل فرنسا مسؤولياتها تجاه التقصير الذي أصاب القضايا الإسلامية بالجزائر، وكانت العريضة بتوقيع أسماء بارزة في المجتمع القسنطيني نذكر منهم : المكي بن باديس وحمود بن وادفل وعبد الكريم بن الفكون والشيخ باشتارزي.(43)

والظاهر أن كثرت عرائض الأهالي الجزائريين لم تقلق الإدارة الاستعمارية، على الرغم من شهرة الأسماء التي كانت وراء حمى هذه العرائض، ولعل ذلك ما ولد انتشار مظاهر الغضب لدى الكثير من الجزائريين الذين كانوا دوما ضد سياسة الدمج والتجنس التي كانت فرنسا تسعى من خلالها لتخليص الجزائريين من هويتهم، وتجسد ذلك في ردود أفعال أهالي قسنطينة وكتابتهم لعريضة هامة ضد التجنس والدفاع عن حقوق القضاء الإسلامي، وكان ذلك بتاريخ 10 جويلية 1887 والعريضة موقعة ب1700 توقيع من أعيان المدينة واحوازاها، وتمت المصادقة على التوقيعات في بلدية قسنطينة بمحضر شيخ البلدية "ميرسي" ، وقد تضمنت العريضة جملة من المطالب الأساسية نذكر بعضها :

1/ رفض التجنس وفق المطلب الفرنسي القاضي بتخلي الجزائريين عن أحوالهم الشخصية

2/ الحق في الوظائف والمناصب من كل نوع للجزائريين على غرار ما يمنح للفرنسيين

3/ المساواة مع الفرنسيين في الحقوق السياسية وأمام القوانين الانتخابية

4/ حق الجزائريين في العلم والمعرفة وتنظيم التعليم

5/ منح الأهالي الأعضاء في المجالس البلدية والمجالس العامة نفس الحقوق للأعضاء الفرنسيين في المهام من دون قيد

6/ رفع الحضر الذي ضرب على القضاء الإسلامي من جراء مرسوم 10 سبتمبر 1886 الذي نص على انتزاع حق النظر في القضايا التجارية والمدنية بين المسلمين من يد القضاة المسلمين وإعطائه إلى قضاة الصلح الفرنسيين (44)

ولم يبق بيد القضاة المسلمين الجزائريين سوى النظر في قضايا الطلاق والزواج والميراث، وكل ذلك مما عمق من المطالب الجزائرية، وبالأخص رجال الدين والنخب الوطنية، مثلما أشارت إليه العريضة المرسلة بتاريخ 28 جويلية 1887 إلى حاكم قسنطينة والتي كشفت عن جموع غضب المصلين الملازمين للصلاة بالجامع الكبير بالمدينة، وبما يحاك ضد المسلمين الجزائريين في عقيدتهم الدينية (45)

وبالمقابل لم يتأخر أعيان الجنوب هم بدورهم عن تقديم العرائض لشرح مطالبهم وكذا التعبير عما يعانون منه من ضيم الاستعمار وقوانينه التعسفية، واعتقدوا أن ذلك سوف يزيل عنهم الغبن، وفي سنة 1882 قدموا عريضة إلى الحاكم العام "لويس تيرمان" الذي حكم الجزائر ما بين 1881/1891، وقد تضمنت المطالبة بتطوير أشجار النخيل وحفر الآبار للمياه وإحداث محطات لتسهيل التنقل والسفر وتسهيل التبادل التجاري والعناية بأمور الديانة الإسلامية ونشر التعليم وتوفير الصحة ونحوها من المطالب بحسب ما ذكره "لوشاتيليه" رئيس المكتب العربي بالمنطقة (46)

ومن العرائض أيضا التي ساهمت بشكل كبير في حركية المطالب الجزائرية عريضة أعيان تلمسان في 7 أفريل سنة 1891 وهي ممضاة بـ 11791 توقيع لشخصيات دينية وثقافية وقضاة وحرفيين وتجار وصناعيين وزراعيين وموظفين ومعلمين، والعريضة موجهة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، وهي تتقارب في مطالبها مع ما جاء في عريضة أعيان قسنطينة سنة 1887، ودعت إلى ضرورة إعادة الاعتبار إلى الشريعة المحمدية والقضاء الإسلامي وكذا النظر في مشروع الخدمة العسكرية الإجبارية، وخلصت العريضة في النهاية إلى تذكير سمو رئيس الجمهورية بتحقيق المطالب بقولها: "هذا هو الرجاء الذي نتقدم به إليكم وهذا هو حالنا الذي نريد اطلاعكم عليه، وأننا نأمل إن تحضي هذه المطالب بقبول سعادتكم وأن لا تترك مهمة منسية وإن تهتموا حقيقة بتحسين وضعيتنا الاجتماعية وحمايتنا من الأخطار التي تهدد ديننا وأرواحنا في نفس الوقت، كما نأمل أن نتلقى جوابا مرضيا يطمئن قلوبنا التي استحوذ عليها القلق الشديد " (47) ولعل الحصول على عدد الآلاف من

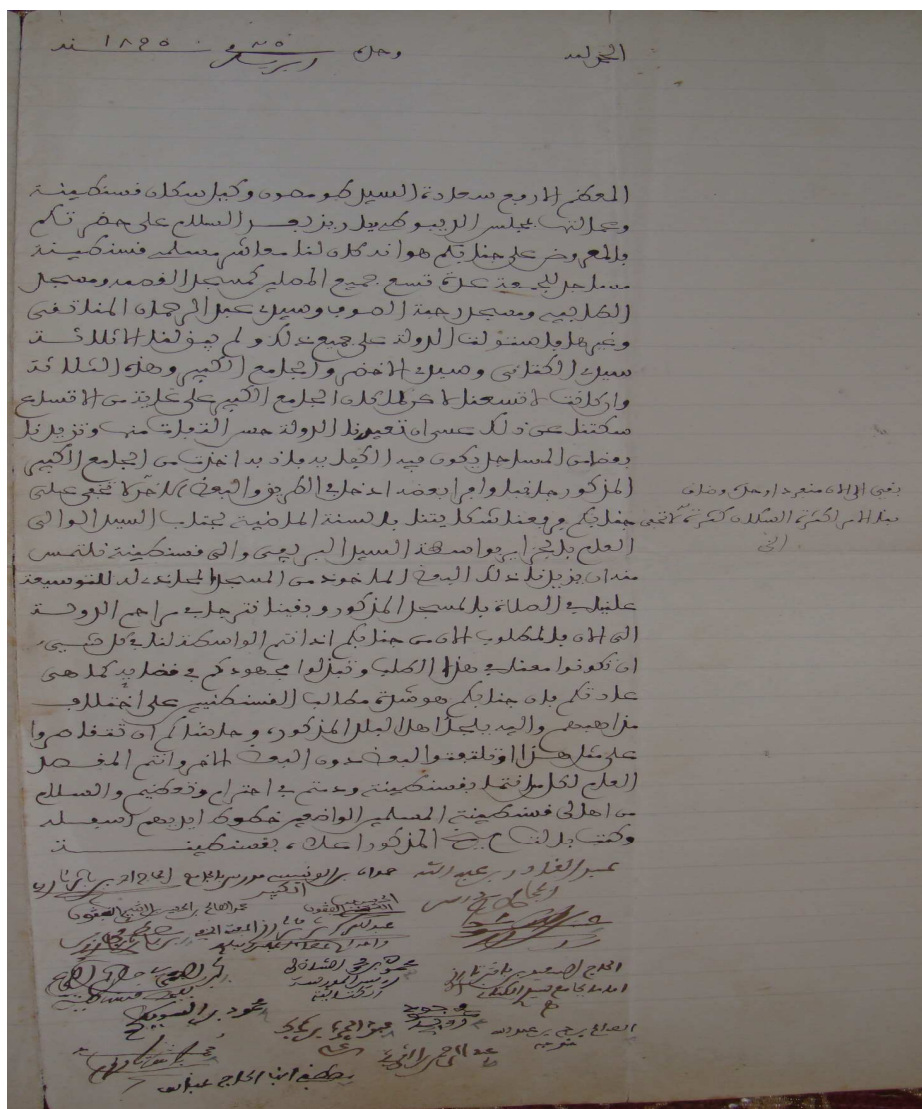
التوقيعات على هذه العريضة، وبذلك الحجم الكبير يعبر عن ظاهرة سياسية قوية من الوعي الذاتي للجزائريين. (48)

وفي 5 أكتوبر سنة 1892 بعث سكان مدينة قسنطينة بعريضة أخرى وصفها المؤرخ الفرنسي آجيرون بأنها تمثل رأي الفئة البرجوازية وشك هذا الأخير في أن الذي حررها هو الدكتور الطيب مرسلي المستشار البلدي والمتجنس والمتفرنس ومع ذلك كان قريبا من الرأي العام الأهلي، وبحسب سعد الله فإن العريضة كانت أقل اهتماما بالسياسة وأكثر تركيزا على الجوانب العملية ولم تهتم بالنواحي الدينية والشرعية، بل ركزت على مطالب المتتورين من أهل الحواضر والمدن وتوسيع المجالس النيابية في المجلس الأعلى للحكومة وتوسيع دائرة التمثيل، بالمقابل أهمل شارل آجيرون العريضة التي قدمها حميدة بن باديس. (49)

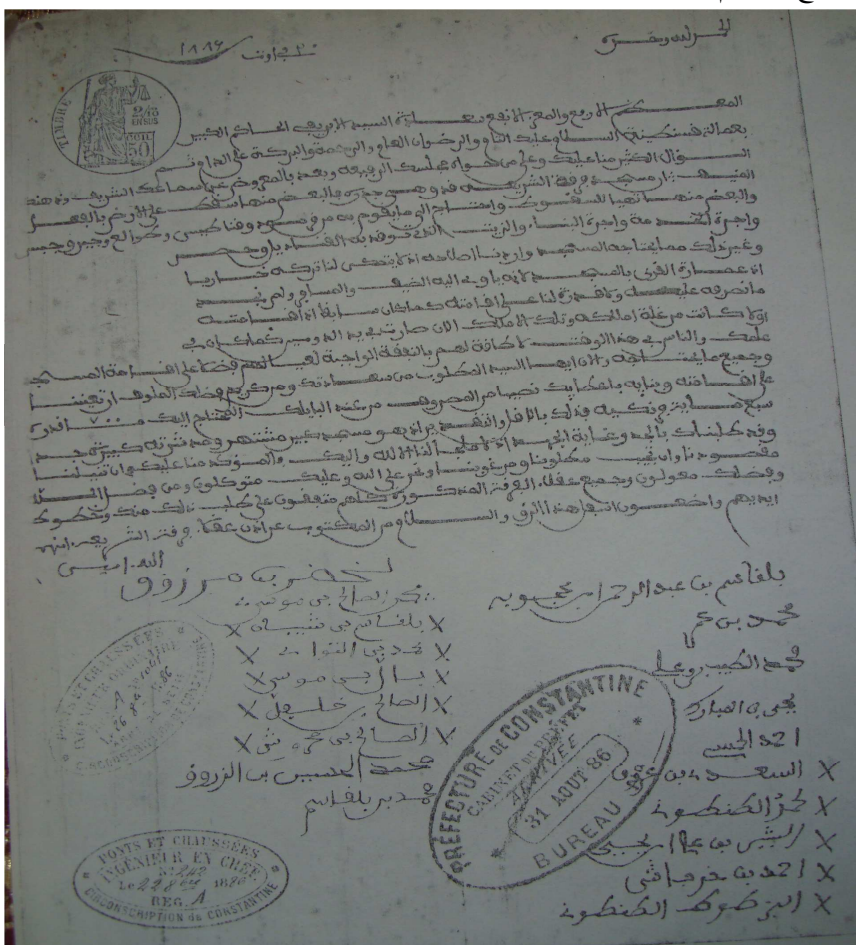
في حين نجد أن مصدر العريضة في دراسة للدكتور جمال قنان مأخوذة من كتاب "مرسلي الطيب" المطبوع بقسنطينة سنة 1894، وقد احتوت بالفعل على سرد جملة من الحالات التي يعيشها الأهلي والغير عاجلة بما هو لدى فئة المعمرين، بقولها : أليكم كل شيء، وإلينا نحن لا شيء ... ونحن ندفع مثلكم كل الرسوم بمقتضى إجراء تعسفي ملزمين بدفع الضريبة العقارية على البنايات رسم على الكراء وعلى الكلاب ضريبة على المهن والغرف التجارية ضريبة على أشجار العنب المكوس على الأسواق والساحات التجارية، ندفع وحدنا زيادة عنكم : الزكاة على الأنعام، والعشر على المحاصيل الزراعية والضريبة على البساتين، والضريبة على النخيل والضريبة على الزواج والاحتفالات والأعياد الدينية والعائلية ونحوها ولوحدنا نغطي مصاريف فقرائنا ومرضاينا وأئمتنا ومساجدنا ودفن المسلمين وهل في مشاركتنا لكم في الحياة السياسية ورفع صوتنا إلى جانب صوتكم في القضايا الحيوية التي تجمعنا أفلا تحققون بذلك شيئين هامين وجميلين في آن واحد : إنكم ستعطون لنا بذلك دليلا على ثقتكم " (50)

ولعل الشيء الملاحظ حول موضوع نهاية القرن التاسع عشر أن الكثير من العرائض كانت من أهالي عمالة الشرق، كما أنها غلب عليها الطابع الديني، إذ كان الدين الإسلامي العامل الأساسي في إثبات الشخصية الجزائرية في مواجهة سياسة الاحتلال الإندماحية، بل عبرت العديد من العرائض عن مسؤولية الإدارة الفرنسية عما آلت إليه مؤسساتهم الدينية والتعليمية عن وضعية مزرية للغاية وخصوصا المسجدية منها التي أصبحت لا تصلح لاستقبال جموع المصلين والوافدين عليها،

وأصبحت الضرورة ماسة لتوسيعها وترميم بعضها الذي أصابه التلف بفعل ظاهرة الإهمال من جهة، وشح الموارد المالية بعد الإستلاء على مرافق الحبوس من جهة ثانية، ولعل من بين هذه العرائض عريضة علماء قسنطينة المؤرخة في 8 جويلية 1892، والممضاة من طرف عشرين شخصية دينية لامةة وعلى رأسها الشيخ حمدان الونيسي (51) الذي لم نعر على اسمه في العرائض السالفة، وقد شد بذلك انتباه السلطة الفرنسية له وتتبع نشاطاته، بل وشددت عليه الخناق ولم يبق أمامه سوى اختيار الهجرة ومغادرة قسنطينة باتجاه تونس ثم الحجاز (52)



وإذا كان أعيان مدينة قسنطينة قد أرسلوا الكثير من العرائض إلى سلطة الاحتلال، فذلك لا يعني البتة أن الأقاليم الأخرى ظلت مغيبة عن ذلك المسعى والتعبير عن الرفض عن طريق إرسال العرائض، وقد اشرنا سابقا إلى مساهمة بعض أعيان الزيبان في ذلك، وبالمقابل عرفت مناطق آخر إرسال مثل هذه العرائض المعبرة عن رفض سياسة الاحتلال التي لم تخدم الأهالي وقد ظهر ذلك جليا لدى أعيان قرية الشريعة بمنطقة تبسة الذين راسلوا حاكم قسنطينة عبر رسالة مؤرخة في 20 أوت 1886 يطلبون من خلالها المعونة المالية والتي قدروها بـ 700 فرنك لترميم الجامع للحفاظ على الشعائر الدينية، والعريضة موقعة بعشرين توقيع وعلى رأسهم توقيع الشيخ بلقاسم بن عبد الرحمان بن محجوبة ولخضر بن مرزوق (53)



أما سكان مدينة خنشلة الذين راسلوا رئيس الدائرة في رسالة مؤرخة في 27 جوان 1887 باسم إمام المسجد المدعو الحاج الأخضر بن سي علي يطلبون من خلالها بإصلاح شؤونهم الدينية وترميم المسجد العتيق الذي أتلفته العوامل الطبيعية وأصبح غير صالح للصلاة (54)

أما أعيان مدينة صدراتة فلم يتأخروا هم كذلك عن تقديم المطالب وابلغوا الحاكم العام في عريضة مؤرخة في 23 ماي 1892 وموقعة بعشرين إمضاء وعلى رأسهم الحاج يوسف بن عبد القادر، وابلغوا الولاية العامة من خلالها أنهم راسلوا عمالة قسنطينة مرارا حول وضعيتهم الدينية المزرية، وأنهم مستاءون من ذلك ويطالبون بالحصول على رخصة تمكنهم من بناء مسجد جامع (55)

هذا في حين طالب أعيان مدينة العين البيضاء هم أيضا من حاكم عمالة قسنطينة في رسالة مؤرخة في 28 ديسمبر 1894 والموقعة بأسماء الأعيان منهم الشيخ يحي الشريف بطلب المعونة وكذا السماح بجمع التبرعات لترميم المسجد للحفاظ على صلاة الجمعة بعد أن تعذر عليهم ذلك نتيجة انهيار احد جدران الجامع العتيق (56)

كما عبر أعيان منطقة قرقور بضواحي بجاية هم بدورهم عن انشغالاتهم من خلال إرسال عريضة إلى الحاكم العام مؤرخة في 6 نوفمبر 1899، يطلبون فيها بإعادة الاعتبار لقضايا الديانة الإسلامية، وترميم المسجد العتيق الذي بناه الشيخ السعيد الزيتوني سنة 912 للهجرة الموافق ل 1507 ميلادية وبعد الاحتلال الإسباني للمنطقة هدم المسجد وتم ترميمه بعد خروج الإسبان، وهو في أمس الحاجة إلى الإصلاح وبحسب قولهم فالمسجد أعد للصلوات المفروضة وخطبة الجمعة والتدريس لفنون العلوم وتلاوة القرآن وفيه يجتمع أهل القرية وهو مقر الفقراء والمساكين الطالبين للاقتيات، وخلصت العريضة إلى طلب الدعم المادي من الحاكم العام لغرض الترميم والإصلاح والعريضة تحمل الكثير من أسماء الأعيان منهم: الشيخ البشير بن محمد الطاهر والسعيد بن القاضي والشيخ محمد بن العربي وهو أمام المسجد (57)

ومن دون شك أن كثرت العرائض التي بعث بها الأهالي إلى سلطة الاحتلال عشية نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لم تغضب الولاية العامة ولا حكومة باريس، وقد مثل ذلك في نظرهم البداية الموفقة في تنظيم المجتمع الجزائري، والتأكيد على المطالب المشروعة الجامعة والموحدة للكثير من الأقاليم، وإذا كانت الإدارة الفرنسية لم تستجب مباشرة لاهتمامات الأهالي، فإنها وضعت المطالب حيز الدراسة، بل وبدأت في الإمعان والبحث عن البدائل لها قبل فوات الأوان، كما أخذت تبحث عن صيغ جديدة للتكيف مع المرحلة، وأوفدت بعثة برلمانية إلى الجزائر سنة 1891 برئاسة جول فيري لدراسة الوضع في الجزائر(58) كما اشرنا سابقا

وقد عرف عن فيري تجاوبه التام مع الحاكم العام "جول كامبون" الذي حكم الولاية منذ 1891 إلى غاية 1897 وهو من الواعيين بالسياسة الجديدة والمتبنين لها وفق مشروع الإلحاق الثقافي استكمالا لاستيطان الأرض. هذا وإذا كانت مهمة فيري الظاهرية هي القيام بالواجب والإحسان للجزائريين ونقل معاناتهم لحكومة باريس، فإن باطنها هي تقصي الحقائق حول فحوى كثرت العرائض وكذا مرجعية اليقظة والتحول في منهجية المطالب الجزائرية، ورغم الضجة الإعلامية التي سلطت على بعثة فيري، إلا أن أهدافها كانت واضحة وهي تطبيق وفرض سياسة الأمر الواقع، ولعل من جملة الإجراءات التي اتخذت آنذاك إلغاء المحاكم الشرعية وهي آخر ما تبقى للمسلمين الجزائريين، وإبعادهم عن مصدر التشريع الإسلامي تسهيلا لتطبيق المنظومة الاندماجية، وقد خلصت البعثة إلى تبني مشروع عمل احتوى على 18 بنداً (59)

ومن دون شك أن بعثة فيري قد التقت بالنخبة الجزائرية وفتحتها في الحراك الجديد وحمى المطالب التي أرسلها الأعيان للسلطة الفرنسية من العديد من الأقاليم، وتذكر المصادر التاريخية أنه في سنة 1891 سافرت إلى باريس وفادة من الأهالي المسلمين التي تمثل حركة الشبان الجزائريين وهي نخبة تشتغل في ميادين عدة منها الترجمة والتعليم والتجارة والطب والصحافة والسياسة (60)، وقد شعرت هذه الكتلة الشبابية بالهوة الكبيرة بينها وبين ما كانت تراه لدى المعمرين من حقوق وامتيازات، وبذلك قدمت جملة من المطالب التي لم تخلوا من انشغالات البعثة البرلمانية السالفة الذكر، وكان من بين الأسماء البارزة التي كانت على رئاسة الوفد الذي تنقل إلى

باريس الدكتور محمد بن العربي، والشيخ محمد بن رحال وهما من أبرز الشخصيات المثقفة والمستنيرة التي عرفتها تلك المرحلة (61)

والدارس لمحتوى المطالب التي أوصلها بن رحال وصحبة لحكومة باريس في حدود سنة 1891 نجدها تحتوى على جملة من القضايا التي تعد بادرة أمل بالنسبة للنخبة عشية نهاية القرن 19، ومن جملة ما قدمه الوفد أمام اللجنة التي استدعتها لعرض وجهات نظرهما، وبحسب سعد الله فإن بن رحال وابن العربي لم يعرف عنهما أنهما قدما عريضة أو انضما إلى إحدى العرائض التي صيغت في الجزائر من قبل، بل ربما كانت آرائهما مكتوبة، ومن جملة هذه المطالب نذكر ما يلي :

1/ نشر التعليم بين جميع الطبقات وفتح الآفاق أمام التعليم العالي مع الاعتراف باللغة العربية والعودة إلى أصول الفقه الإسلامي . (62)

2/ التراجع عن قرار 10 سبتمبر القاضي بحل المحاكم الإسلامية .

3/ تدعيم الجبهة الاجتماعية وحماية المعوزين وتوزيع عوائد الوقف على المشاريع الخيرية والتعليمية .

4/ التخلي عن فكرة الملكية الجزئية للأموال المشاعة بين العائلة الواحدة .

5/ إلغاء قانون الأهالي الجائر .

6/ لا يعاقب البريء بجريمة المجرم حتى وسط القبيلة الواحدة .

7/ تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي يكون اختياريا مع المساواة في الترقية والرتب والعلاوات مع باقي الفرنسيين .

8/ إلزامية الأهالي بالحصول على الجنسية يعد كراهية وإجبار لهم على ترك الشريعة الإسلامية التي التزمت الدولة الفرنسية باحترامها .

9/ تمكين الجزائريين من الترشح للانتخابات البلدية وجعل شروطها الكفاءة والقدرة على العطاء .

10/ تساوي مقاعد الجزائريين مع الفرنسيين في المجلس الشورى ، إذ لا يعقل أن تعطى خمسة مقاعد للأهالي مقابل خمسة وعشرون مقعدا للفرنسيين .

11/ ضرورة إشراك الجزائريين في المجلس الأعلى الذي يهتم بقضايا الأهالي .

12/ منح الفرصة لانتخاب الجزائريين في نيابة مجلس الأمن الفرنسي وإرسال وفد كل سنة لتقديم المطالب وحضور جلسات المجلس .

13/ تركيبة المجلس الجنائي تكون خليطا من الفرنسيين والجزائريين للنظر في ملفات الخصوم .

14/ مراجعة قانون الغاب الجائر وتخصيص مساحات للأهالي للحفاظ على ثروتهم الحيوانية .

15/ تأسيس بنك عقاري خاص لمساعدة الفلاحين .

16/ سلطة الحاكم العام تكون مستوحاة من قرارات مجلس الوزراء ، وتكون بعيدة عن ضغوطات الكولون .(63)

17/ تخفيف الضرائب على الأهالي .

18/ الحفاظ على الملكية خدمة للمصلحة العامة بالتساوي بين الأهالي والمعمرين سواء من حيث التملك أو المزايدة في شراء الأراضي .(64)

ولعل ذلك ما أكده آجيرون بقوله : "ولا غور أن هذه المسائل الجزائرية كانت تشير شبهة الكثير من النواب وتركيز حرارة المناقشات إثر اشتداد التنافس في ظل تضارب المصالح الذي ساد خلال سنتي 1891 و 1892 وبدأ اهتمام الصحافة والرأي العام بالشأن الجزائري"(65)

ومن المؤكد أن اتساع وكثرت العرائض ظهر جليا خلال مرحلة حكم جول كامبون هذا الأخير الذي كيف من سياسة الولاية العامة تجاه الأهالي المسلمين وتحديدًا مع رجال الدين سواء الرسميين منهم أو الطرق الصوفية وحتى بعض من رجال الدين الأحرار ، وعرفت مرحلته المزيد من الاهتمام بقضايا الديانة الإسلامية ، وفقت نظرة مستشاريه أمثال رين ، وديبو ، وكوبولاني ، وظهر ذلك جليا في تركيز الجهود على دراسة ومسح الحركة الدينية المتواجدة في الجزائر ، ومن تم تمكن كل من ديبو وكوبولاني من تأليف كتاب ضخيم سنة 1897 بعنوان : les confréries musulmanes ، وأصبح واضحا لدى كومب بخصوص الحالة الدينية التي آلت إليها

الجزائر على أن العقيدة الدينية هي القوة الروحية الوحيدة التي ما تزال قائمة لدى الجزائريين ولها وحدها القدرة الخارقة على تحريك الجماهير (66)

وإذا كان الكثير من الولاة العامون في الجزائر قبل هذا التاريخ لم يعيرون من الاهتمام الكافي للرفع من قيمة الاعتماد المالي المخصص للديانة الإسلامية في الجزائر، فإن عهدة كومب على رأس الولاية العامة في الجزائر قد سمحت أكثر بتحسين الجوانب المالية لشؤون الديانة الإسلامية، وبذلك وانتقلت الميزانية سنة 1891 من 261.340 فرنك إلى 397.430 فرنك، كما انتقل عدد المفتين الجزائريين من 16 إلى 25 خلال سنوات 1891/1898، وانتقل عدد الأئمة من 120 إلى 124 إمام (67)

ومن دون شك أن التطور في هذه الأرقام يعكس التحول الواضح الذي أبداه كومب تجاه الأهالي المسلمين، وذلك لا خدمة لهم بقدر ما كان يراهن على تكوين ثقافة جديدة تحقق استجابة جديدة مع ميول رجال الدين لخدمة القضايا الفرنسية، كما اتضح ذلك لدى بعض الزوايا ورجال الدين الرسميين الذين لا يرسمون في مناصبهم إلا بعد التعبير عن الولاء والطاعة لفرنسا .

والحقيقية التي لا غبار عليها أن درجة النضج السياسي أصبحت بادية للعيان لدى الشبان الجزائريين في اهتماماتهم وحواراتهم وسلوكهم وكتاباتهم في الصحافة أو في العرائض وفي تشكيل الوفود بغرض طرح القضايا والتفاوض مع إدارة الاحتلال .

وبحسب رأي آجيرون فإن الجزائريين مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبحوا يشعرون بأنهم بلغوا سن الرشد السياسي وأصبح مشروعهم الملح هو المطالبة بتأسيس جزائر حرة سيدة في تقرير ميزانيتها ومستقلة في تسيير أسواقها ولها مطلق الحرية في تقرير سياستها الضريبية وسياستها الأهلية تلك كانت مطالب الجزائريين الحقيقية .

ولعل من بين النتائج الملموسة التي تحققت في جزائر بداية القرن العشرين هو بزوغ النهضة ورسم معالم جديدة في مرجعية التحول الفكري والثقافي والديني والسياسي، مما ولد ذلك رؤية جادة في مفهوم التحول الاجتماعي والسوسيولوجي في بنية وإنماء

الذهنية لدى الأهالي الجزائريين، وخصوصا دعاة الجزائر الفتاة من الشبان والنخبة الذين تشبعوا أكثر بثقافة المقاومة لا المساومة، وقد جر ذلك إلى حراك سياسي منظم شكل فيما بعد الحركة السياسية الوطنية التي ميزتها الأطياف المختلفة مع نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات، وأصبحت الناطق الرسمي باسم الشعب الجزائري كله.

الإحالات المعتمدة في الدراسة .

1/ لعبت البحرية الجزائرية دورا أساسيا في تمكين الجزائر على أكثر من صعيد وبالخصوص في المجالين العسكري والاقتصادي ولمعرفة ذلك راجع : Moulay Belhamissi ;Alger La Ville aux mille canons ; entreprise nationale du livre Alger 1990 وكذلك : شويتام أرزقي، البحرية الجزائرية في العقود الثلاثة الأخيرة من العهد العثماني 1830/1792، مجلة حولية المؤرخ، العدد 9 و10 الموافق ل : السداسي الثاني 2010، ص136

2/ عرفت الجزائر خلال تلك الفترة هبة دولية واسعة، إذ كانت سيادة البحر المتوسط، وأبرمت الكثير من المعاهدات مع الدول الأوروبية والعالم الجديد مما أهلها إلى الحضور على الساحة الدولية، وأصبحت الجزائر كحصن حام للإسلام لا يمكن اختراقه من قبل القوى الأجنبية وللمزيد أكثر راجع : مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيباتها العالمية قبل سنة 1830، ج1 و2، ط2، دار الأمة الجزائر 2008، وكذلك : وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب عبد القادر زبادية، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1980، ص 40

3/ شخصية الداوي حسين ستبقى مثار جدل باعتباره آخر الدايات الذين حكموا الجزائر كتب عنه الكثير وعن علاقاته الغير مستقرة تجاه فرنسا عشية الاحتلال، حاول مرارا إعادة هبة الجزائر، ونوع من علاقاته مع دول اوروبا، وفي عهده احتل شارل العاشر الجزائر المحروسة بعد نزول الجيش الفرنسي في سيدي فرج غرب العاصمة في جوان 1830، ولم يبق أمام الداوي سوى الإمضاء على معاهدة الاستسلام في 5 جويلية والخروج برفقة حاشيته من

الجزائر باتجاه نابولي للمزيد راجع : أرجمند كوران ، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1847/1827 ، ترجمة عبد الجليل التميمي ، ط2 ، تونس 1974 ، وكذلك : الدكتور عقيل لطف الله نمير ، تاريخ الجزائر الحديث ، ط1 ، جامعة دمشق 2008 ، ص 281

4/ تعود مشاريع ومخططات فرنسا لاحتلال الجزائر إلى القرن السابع عشر ، وتحديدًا إلى عهد الملك الفرنسي لويس الرابع عشر ، وهذا بشهادة المؤرخ الفرنسي أوغسطين برنار في كتابه " الجزائر " حيث يقول فيه : " إن احتلال الجزائر هي ثمرة ثلاثة قرون من جهود متواصلة باستمرارية جديرة بالتقدير .. " وقد تجلت تلك المخططات الاستعمارية منذ مشروع القنصل العام الفرنسي ديكارسي سنة 1782 إلى مشروع الضابط العسكري بوتان 1808 . للمزيد أنظر : الغالي الغربي وآخرون ، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، ط1 ، مطبعة دار هومة 2007 ، ص 67 .

5/ لقد نشر عبد الجليل التميمي عريضة هامة للأعراش وقبائل الشرق الجزائري تعبر عن الدعوة للتضامن والوحدة من أجل محاربة الكفار الفرنسيين ، وتطالب بضرورة اللجوء إلى طلب حماية الإنجليز للجزائر من هيمنة الفرنسيين ، والعريضة بها أسماء وختم ل52 من أعيان المنطقة للمزيد راجع : ، Abdeljalil Temimi ;Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830/1838 ;Tunis 1978 ; P 135. h

6/ عبد الجليل التميمي ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، الجزائر تونس وليبيا 1871/1816 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1985 ، ص 44 .

7/ التميمي ، المرجع السابق ، ص 123 .

8/ للمزيد حول ظروف الاحتلال ومساره راجع : حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة ، ترجمة العربي الزيري ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1982 .

9/ عميراوي حميدة ، حمدان خوجة حياته وآثاره ، مجلة الثقافة ، العدد 80 ، ديسمبر 1985 ، ص 98 .

10/ للتعرف أكثر حول مساهمة الزوايا في غرس ثقافة المقاومة راجع : منشورات ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، وكذلك :

بن علي وفاء، زاوية الهامل وعلاقتها بالمقاومة الشعبية والثورة الجزائرية، رسالة ماجستير 2008 .

11/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860 / 1900، الجزء الأول، ط2، دار الغرب الإسلامي بيروت 2005، ص 81

12/ صاري الجيلالي، الإسلام عامل رئيسي لإثبات الشخصية الجزائرية أمام محاولات الاندماج خلال القرن 19، مجلة الأصالة، العدد 8، 9، الموافق ل : نوفمبر ديسمبر 1979 ، جانفي فيفري 1980، ص 330 .

13/ سعد الله، المرجع السابق، ص 79 .

14/ خوجة، المصدر السابق، ص 269، وكذلك : أيفون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830/1880، ترجمة محمد عبد الكريم، ط1، دار القصة للنشر 2005

15/ خوجة، المصدر السابق، ص 281، وكذلك : بوعزة بوضرساية وآخرون، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، ط1 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص 168

16/ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830/1954، ترجمة محمد المعراجي، ط1، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر 2008، ص 163 . وكذلك :

Michel Cornation ; Les regroupements de la décolonisation en Algérie ; éditions ouvrières Paris 1967

17/ليون فيكس، الجزائر حتف الاستعمار، ترجمة محمد عيتاني، مكتبة المعارف بيروت، ص 13

18/ سعد الله، المرجع السابق، ص 44 .

19/ أوليفي لوكور غرانميزون، الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، ترجمة نورة بوزيدة، ط1، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007، ص 397 .

20/ للمزيد حول معرفة الإبادة الجماعية التي تعرض إليها الشعب الجزائري راجع : فرانسوا مسبيرو، سانت آرنو أو الشرف الضائع، ترجمة أحمد بكلي، ط1، دار القصة للنشر 2005

21/ سورة آل عمران : 19

22/الدكتور عبد النور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830/1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص24 .

23/ كانت لجنة الحضر تحديدا مع فكرة الوفاق مع فرنسا وشاركت في اللجنة الإفريقية للمزيد راجع : سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1900/ 1930، ط5 دار الغرب الإسلامي بيروت 2005، ص 424 .

24/ لمعرفة الطرق الصوفية في الجزائر وموقفها من قضايا عصرها راجع : سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ط2، دار الغرب الإسلامي بيروت 2005

25/ محمد نسيب، زوايا العلم والقرآن بالجزائر، مطبعة النخلة بوزريعة الجزائر، ص 191، وكذلك : الحاج مزارى، الهامل مركز إشعاع ثقافي وقلعة للجهاد والثورة، دار الحكمة بلكور 1993، ص 49 .

26/ للتعرف أكثر حول تفاصيل هذه الثورات الشعبية راجع : الدكتور يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، ومطبعة البعث قسنطينة 1980، وكذلك: الطاهر أوصديق، ثورة 1871، ترجمة جباح مسعود، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1989، وأيضا الدكتور عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس 1879، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986 .

27/ سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، ص 116 .

28/ عبد النور، المرجع السابق، ص 225.

29/ بوعزيز، ثورات الجزائر، ص 29 و كذلك : الدكتور أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808/1847، ج2، ط2، دار الرائد للكتاب الجزائر 2004، ص38

30 / سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، ص 164 .

31/ للتعرف حول فحوى زيارة بن صيام وابن علي الشريف وما كتاباتهما حول الرحلة وما تركت من آثار لخدمة فرنسا راجع : الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، الجزء الخامس، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984، ص 17 .

32/ سعد الله، الحركة الوطنية، ج 1، ص 166.

Henri Alleg ;La guerre d Algérie ; éditions Messidor Paris /33
1981 ;P161 .

34/ جريدة المبشر، الموافق ل : 3 أكتوبر 1896 .

35/ للتطلع عن فحوى بنود مشروع البعثة البرلمانية راجع : محمد بن العابد الجلاّلي، تقويم الأخلاق، ط1، الجزائر 1927، ص 68 .

36/ الدكتور أحمد مريوش، القضايا الوطنية في اهتمامات الأنتلجانشيا الجزائرية ما بين 1876/1927، النخبة المزدوجة الثقافة أنموذجا، مجلة حولية المؤرخ، العدد 2، الموافق ل / 2002، ص 232 .

37/ لمعرفة فحوى العريضة راجع : الدكتور جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830 / 1914، المجلد الثالث، منشورات وزارة المجاهدين، 2009، ص 39

38/ سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص 472 .

39/ قنان، نصوص سياسية، ص 79 .

40/ Temimi ;le beylik de Constantine ; P227

41/ قنان، نصوص، ص 178 .

42/ سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص 477 .

43/ رسالة مخطوطة موجهة إلى حاكم قسنطينة بتاريخ 14 نوفمبر 1886.

44/ قنان، نصوص سياسية، ص 197 .

44/ مريوش، القضايا الوطنية في اهتمامات الأنتلجانشيا، ص 229

46/ سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص 480.

47/ قنان، نصوص سياسية، ص 212 .

48/ سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2 ، ص 482 .

49/ سعد الله، نفسه، ص 492

50/ قنان، نصوص سياسية، ص 250 .

51/ رسالة مخطوطة موجهة إلى وكيل محكمة قسنطينة بتاريخ 25 افريل 1895

52/ يعتبر الشيخ حمدان الونيسي (1856/1920) من المع الوجوه الثقافية والإصلاحية في الجزائر والتي ساهمت في نشر الوعي الديني والسياسي في منطقة قسنطينة تولى التعليم والخطابة المسجدية ومن تلامذته الشيخ بن باديس ،نفي من الجزائر واختار تونس واستقر بالحجاز وخدم الدعوة الإسلامية ومن طلابه الشيخ الطيب العقبي الذي درس في الحجاز ورجع إلى الجزائر بعد الحرب الأولى .للمزيد راجع : محمد المهدي علي شغيب، أم الحواضر بين الماضي والحاضر، تاريخ مدينة قسنطينة، ط1، مطبعة البعث قسنطينة 1980، ص 318، وكذلك : مريوش، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، دار هومة 2007، ص 36 .

53/ عريضة مخطوطة موجهة إلى حاكم قسنطينة مؤرخة في: 20 أوت 1886

54/ عريضة مخطوطة موجهة إلى حاكم دائرة خنشلة مؤرخة في: 27 جوان 1889.

55/ عريضة مخطوطة موجهة إلى الحاكم العام بالجزائر مؤرخة في: 23 ماي 1892

56/ عريضة مخطوطة موجهة إلى حاكم قسنطينة مؤرخة في: 28 ديسمبر 1894

57/ عريضة مخطوطة موجهة إلى الحاكم العام بالجزائر مؤرخة في: 6 نوفمبر 1899

58/ جول فيري شخصية فرنسية محنكة خدم سياسة فرنسا الاستعمارية تولى مناصب حكومية عديدة منها وزارة التربية، كانت عقيدة فيري إنجاح مصالح الرأسمالية الاحتكارية الفرنسية مظهرها الطابع الإنساني وضع مشاريع لخدمة الاستيطان الثقافي الفرنسي منها مشروع 1879 الخاص بإصلاح حالة التعليم في الجزائر وفق التوجه ألائكي المحض وللمزيد أنظر : Esquer Gabriel; histoire de L Algérie ; collection que sais je ; PUF Paris p90 .

59/ احتوى مشروع جول فيري على ثمانية عشر نقطة من بينها : حركة التعليم، المحاكم العدلية، ملف الضرائب، إعانة الفقراء، إبرام المشاريع ، قضايا الملكية ،الضمان المشترك، القوانين الجزرية، قضية التجنيد، ملف التجنس، قضايا الانتخابات، المجلس الأعلى، النيابة في البرلمان، المجلس الجنائي، ملف الغابات، وغيره من القضايا وللمزيد أنظر : الجلالي، تقويم الأخلاق، ص 68

60/ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي بيروت 2005، ص 202 .

61/ سعد الله، الحركة الوطنية، مجلد 1، ص 494.

62/ عرف عن بن رجال اهتمامه الكبير بتطوير حركة التعليم في الجزائر من خلال برنامجه الذي قدمه للجنة البرلمانية التي زارت الجزائر، وللمزيد أكثر راجع : عبد القادر جفلول، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت 1982، ص 59 .

63/ كان الكولون دوما يرفضون المطالب الجزائرية، بل يتدخلون لدى حكومة باريس للضغط عليها لتشديد الخناق على الجزائريين بعد كثرت العرائض ،مما دفع بالمجلس الوطني الفرنسي إلى إصدار قانون 23 أوت 1898 الذي منح السلطة المطلقة للحاكم العام .

64/ عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920/ 1936، ج1، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984، ص 19 .

65/ شارل روبيير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871/1919، ج1، ترجمة حاج مسعود، ط1، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007، ص861 .

66/ آجيرون، المرجع السابق، ص 921 .

67/ نفسه، ص923 .